# يسألونك عن الحل .. !

بقلم
احمد
طلعت

الجريمة البشعة ، التى راح ضحيتها الدكتور فرج فودة ، اعادت الى الشفاة - من جديد - السؤال الذى يتردد دائما فى اعقاب كل جريمة من جرائم التطرف والارهاب ، وهو : ماهو الحل .. ؟

ويجتهد البعض فى تقديم الحلول ، وكلها تدور حول معالجة مظاهر الارهاب دون مواجهة للسبب الحقيقى ، الذى لايمكن ان يزول خطر الارهاب بغير زواله ..

وباختصار شديد ، هو غياب الديموقراطية .

فعندما تغيب الديموقراطية ، ويقوم نظام الحزب الواحد ، سواء فى صورته الصريحة او المقنعة ، فان المواطن يجد نفسه امام خيارات ثلاثة لا رابع لها ، وهى نفاق السلطة ، او السلبية الكاملة ، او العمل السرى !!

وعندما يفقد المواطن كل أمل فى تغيير الواقع بالطرق الديمقراطية ، فان اليأس يدفعه اما الى السلبية واما الى الارهاب ..

والديموقراطية ليس معناها - كما يروج دائما الحزب الحاكم - مجرد حرية الصحافة او التعبير ، التى هى فقط بعض مظاهر الديموقراطية ، وانما الديموقراطية فى حقيقتها هى القبول بمبدأ تداول السلطة ، والاقتناع بأن احتكار السلطة هو الدكتاتورية بعينها ..

والنظام الحاكم فى مصر - منذ يوليو من عام ١٩٥٢ - قد سمح ببعض مظاهر الديموقراطية ، بشرط واحد لم يتنازل عنه ابدا ، وهو عدم المساس باحتكاره للسلطة .

● عبدالناصر اصدر دستورا وأقام برلمانا ، بشرط استمرار احتكاره للسلطة ..

● والسادات وضع بداية لنظام التعددية الحزبية ، مع تمسكه بنفس الشرط وهو احتكار السلطة ..

● والرئيس مبارك فتح الباب امام حرية التعبير والنقد ، بما لايتعارض مع مبدأ احتكار السلطة ..

وفى ظل دستور ٢٣ - الذى قالوا عنه انه كان دستورا رجعيا - تداولت السلطة ، خلال ثلاثين عاما فقط عشرات الوزارات الحزبية التى شكلها الوفديون والسعديون والاحرار الدستوريون ، الى جانب مايقرب من ست وزارات شكلها المستقلون

وليس معنى هذا ان كل عهود هذه الوزارات كانت عهود ديموقراطية حقيقية ، لكنها كانت بكل المقاييس تحمل فى طياتها الأمل عند المواطن فى امكانية التغيير الديموقراطى ، وكان العمل السياسى فى مجمله يهدف الى اقامة حكومة افضل بالوسائل الديموقراطية وحدها ، وبغض النظر عن بعض الجرائم الفردية .

لذلك كانت كل المعارك الفكرية - وفى مقدمتها بطبيعة الحال تهم الالحاد - محصورة فى اطار الكلمة ، ومواجهة الرأى ، بعيدا عن الارهاب وطلقات الرصاص .

ومن امثلة هذه المعارك الفكرية - دون ان يكون ذلك على سبيل الحصر - قاسم امين وكتابة « تحرير المرأة » الذى طالب فيه بالمساواة بين الرجل والمرأة ، واعتبره بعض المتزمتين وقتها خارجا على تعاليم الاسلام ..

ومن الامثلة ايضا : على عبدالرازق وكتابه « الاسلام واصول الحكم » ، وطه حسين وكتابة « الشعر الجاهلى » ، وقضية زواج الشيخ على يوسف من السيدة صفية سليلة بيت شريف ينتسب الى سيدنا الحسين واحفاد النبى عليه الصلاة والسلام . ومع انها كانت قضية زواج عادية ، الا انها اقامت الرأى العام فى مصر واقعدته ، وانقسم حولها الساسة ، واهل الرأى ، وعامة الناس .. !!

وترددت فى هذه القضايا كلها ، التى سقناها على سبيل المثال ، الاتهامات بالكفر والالحاد ، لكن الاتهام حتى فى اعتى صوره ، لم يتجاوز الكلمة والرأى ، ولم يصل ابدا الى حد اهدار الدم ، او اطلاق الرصاص ، كما يحدث الان ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين .. !!

ووصل مجتمعنا الى مرحلة اصبح فيها « الارهاب المنظم » هو البديل المنتظر للديمقراطية المهلهلة ، واصبحت كثرة من السلبيين تفضل الشمولية على الارهاب ، وتحتمى فى السلطة من تهديد التطرف ، وهى نتيجة يسعد بها دعاة احتكار السلطة ، بل هم قد سعوا اليها بقصد ، او بغير قصد ..

لذلك فاننا مصممون على ان الحل لظاهرة التطرف وحصرها فى اطار ضيق ، يكمن - فى المقام الأول - فى اقامة نظام ديموقراطى حقيقى يعيد الأمل فى امكانية تداول السلطة ، وهو مايكفى - وحده - ليس فقط لتحجيم ظاهرة التطرف ، وانما ايضا ظاهرة السلبية ، وظاهرة النفاق .. !!

ملحوظة : عندما ترتكب فى دولة ديموقراطية - وفى عهد وزير واحد - ثمانى جرائم قتل سياسى او شروع فيه ، فان هذا الوزير يبادر بالاستقالة ، ان لم يكن من منطلق مسئوليته الوزارية عن جهاز الامن ، ففى اضعف الايمان ، لأن الشعب قد تشاءم من وجوده .. !!

● هناك اقتراح بتعيين سائق فرج فودة وزيرا للداخلية ، فقد استطاع وحده - وبدون سلاح - القبض على احد القتلة .. !!